

Distr.: General
5 September 2000
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ٧٦ (ز) من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل: الأسلحة الصغيرة

عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه
تقرير الأمين العام
إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ الردود الواردة من الدول الأعضاء	ثانيا -
٢ كوبا	

ثانياً الردود الواردة من الدول الأعضاء كوبا

[الأصل: بالاسبانية]

[١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠]

تود حكومة جمهورية كوبا أن تؤكد مجدداً ما أدلت به من بيانات من خلال مذكراتها السابقة التي وجهتها إلى الأمين العام بموجب القرارين ٣٨/٥٢ و ٣٣ و ٧٧/٥٣ هاء.

إننا نقدر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، رغم قناعتنا بأن من الأنيح التطرق، عندما تحين الفرصة المثلى لذلك، إلى إشكالية التجارة غير المشروعة بالأسلحة بجميع أنواعها.

إن المظاهر الإجرامية لتجارة الأسلحة تتبّع عموماً نمطاً واحداً بصرف النظر عن نوع الأسلحة التي تتناولها هذه الظاهرة، إذ يتم إنتاجها ونقلها خارج إطار القواعد القانونية المعمول بها بهدف مراقبتها.

ولا تتجاهل كوبا وجود فئات مختلفة من الأسلحة لكل منها مواصفاتها وخصائصها التي لا بد من وضعها في الاعتبار لدى إجراء تحليل من قبيل ما يتعهد المؤتمر المذكور بالقيام به، بيد أنه لا ينبغي من ناحية أخرى تجاهل النمط المشترك الذي نحن بصدد ولا ضرورة البحث عن حلول عالمية تكون أكثر كفاءة وفعالية. ويتسم بأهمية أساسية التقييد بالولاية التي منحتها الجمعية العامة للمؤتمر فيما يتعلق بنطاقه: "الاتجار غير المشروع في جميع جوانبه"، إذ نعتبر أنه بقدر ابتعاد المناقشات عن هذه الولاية تصبح عملية التوافق على النتائج التي يتم التوصل إليها أكثر صعوبة.

كذلك فإنه لا يمكننا أن نتجاهل أن الأسلحة الصغيرة والخفيفة، رغم ما يترتب عليها من آثار خطيرة في بعض الصراعات الداخلية، مع ما يستتبع ذلك من عواقب وخيمة معروفة بالنسبة لهذه المناطق، تُشكل أيضاً عنصراً هاماً في الدفاع المشروع عن العديد من البلدان. وبموجب هذا المبدأ، فإن للدول حقاً مشروعاً في الحصول على هذه الأسلحة وامتلاكها.

لذا، على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه احترام مبدأ مشروعية التجارة القانونية بهذه الأسلحة، أسوة باحترامها لجميع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وترى كوبا أن دور الدول يتسم بأهمية أساسية في مواجهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

ومع أن من المسلّم به أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية لا جدال فيها في اتخاذ تدابير شاملة على المستوى الدولي، فإنه يجدر بالدول أن تؤدي الدور الرئيسي في ضبط ومراقبة الأسلحة التي تمتلكها.

وتتحمل سلطات كل بلد المسؤولية الرئيسية في اتخاذ ما تراه مناسباً من تدابير لضبط ومراقبة الأسلحة في أقاليمها. ومن ناحية منطقية، تمتلك الدولة سيادة القرار أيضاً في التماس المساعدة التي تستلزمها لأداء هذه المهام، وعلى المجتمع الدولي أن يبحث عن الأشكال أو الآليات الكفيلة بضمان إمكانية توافر هذه المساعدة عند التماسها. وكوبا مستعدة للتعاون في البحث عن هذه الآليات أو الأشكال.

ومن جانب آخر، لا يمكن تجاهل كوننا نعيش في عالم يفتقر إلى المساواة، تتجلى فيه شتى الظواهر التي تواجهها البشرية بشكل يختلف من منطقة لأخرى بل ومن بلد لآخر، كما أنه لا يمكن تجاهل أن البلدان لا تنطلق جميعها من نفس الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في معالجة إشكالية التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، لذا فإن السعي نحو تطبيق وصفات ذات لون واحد على مجموعة ميادين واقعية تختلف أشد الاختلاف فيما بينها من شأنه أن يسفر عن عكس ما هو متوخى منه.

وتشكل الأسلحة الصغيرة والخفيفة وسيلة الدفاع الوحيدة التي تملكها أغلبية بلدان العالم، في حين أنها تمثل بالنسبة لبعض البلدان مجرد فئة من فئات التسليح داخل الترسانة التي تملكها، بما فيها أسلحة الدمار الشامل.

وهذا يعني ضمناً أن أثر هذا النوع من الأسلحة على هواجس الأمن القومي يختلف باختلاف البلدان.

وإن من شأن تجاهل هذا الواقع أن ينم عن إحساس بانعدام المسؤولية.

وتعتبر كوبا أن مؤتمر عام ٢٠٠١ يجب أن يشكل الإطار الذي تتضافر فيه صيغ تساهم، بعيداً عن إبراز أوجه انعدام الثقة بين الدول، في تشجيع التعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في جميع جوانبه.

وعلى المؤتمر أن يبحث عن شكل يتيح للدول التطوع بتبادل المعلومات المفيدة من أجل مواجهة ظاهرة الاتجار غير المشروع، كما أن عليه أن يشجع الحوار الثنائي والمتعدد

الأطراف بين الدول المجاورة بغية التوصل إلى إيجاد حلول إقليمية تفضي إلى اتفاقات تنطوي على الفائدة المتبادلة.

وعلى الدول أن تتعهد بعدم اتخاذ تدابير تقييدية في مجال التجارة تعوق عملية نقل التكنولوجيات المفيدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وعلى المؤتمر أن يقترح تدابير شمولية يمكنها في ما بعد من أن تكييف والظروف والحالات الإقليمية و/أو دون الإقليمية.

كما أن على المؤتمر أن يشجع قبل كل شيء اتباع نهج إقليمي أو دون إقليمي إزاء مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة يكون قادرا على اقتراح أكثر التدابير فعالية في معالجة خصوصيات كل منطقة وبلد. كما أن على المؤتمر أن يقدم مبادرات للآليات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة المختلفة بما يساعدها على إنفاذ توصيات المؤتمر في مرحلة لاحقة ومن خلال اتخاذ تدابير أكثر دقة.

كذلك، نشدد من جديد على أنه ما لم تعالج أسباب التخلف الإنمائي والفقر في العمق، فإنه لن يتسنى الوصول إلى حلول ثابتة ومستدامة لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في جميع نواحيها.

وفي هذا الصدد، على مؤتمر عام ٢٠٠١ أن يتخذ تدابير ملموسة لضمان تحويل الموارد المتأتية من نزع السلاح باتجاه تنمية البلدان المتخلفة النمو، ولا سيما تلك الخارجة من الصراعات المسلحة.